العَامّيّة والتَّيسِير

دراسة صوصرفية

م.د علاء صالح عبيد

جامعة وارث الأنبياء/ كلية العلوم الإسلامية

"Colloquial and Facilitation: A Morphophonological Study"

Dr. Alaa Saleh Obaid

University of Warith Alanbiyaa / College of Islamic Sciences

alaa.alasady83@gmail.com

Abstract

This study attempts to address an important topic of language related to the study of a set of sciences (phonology, morphology, grammar, and semantics), which is "Colloquial and Facilitation: A Morphophonological Study" The study has concentrated on a set of colloquials that are of original eloquence, yet they have been affected by morphophonological processes for the sake of ease and facilitation. The study has been carried out to examine the semantic changes that took place on these words, bearing in mind that human language evolves with the development of man.

Keywords: Colloquial, Facilitation, semantics, language, phonology

الملخص

تحاول هذه الدراسة التطرق إلى موضوع مهم من موضوعات اللغة التي تتعلق بدراسة مجموعة من العلوم (الصوت والصرف والنحو والدلالة) وهو "العامية والتيسير دراسة دلالية في ضوء الإبدال والإعلال" فسلّط البحث دراسته على مجموعة من الكلمات العامية التي نرى فيها أصل فصيح وأصابها إعلال أو إبدال في ضوء المنهج التيسيري لنرى ما جرى على هذه الكلمة من تغييرات دلالية مع مراعاة أن اللغة تتطور بتطور الإنسان، والتغيير في الإبدال أو البنية في الكلمة يحول دون قبولها في اللغة الفصيحة فلا يكون لها حظّ من التيسير، فالعامية تُعدُّ مظهرًا من المظاهر اللهجية العربية.

الكلمات المفتاحية: العامية، التيسير، اللغة، الدلالة، الصوت

المقدمة

الحمد لله الذي من آياته اختلاف ألسنتكم، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الغرّ الميامين وصحبه المنتجبين.

وبعد:

لم تكن اللهجات العربية بمعزل عن الدراسات اللغوية قديمًا وحديثًا لما لها من الأثر الكبير في الفرز بين فصيح اللغة وغيره، صياغة وتركيبًا حتى باتت جزءًا لا ينفكّ من المادة اللغوية في مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية كلّها.

وظهرت بعض الدراسات التي صنّفت هذه اللهجات، على تعددها، إلى شاذ أو خارج عن الفصيح، وسمّت ذلك لحنا، والمؤلفات التي راقبت لحن العامة كثيرة، منها ما دُوّن في حقل النحو، والآخر في الصرف، ثم أطلّت علينا دراسات متأخرة وحديثة تنظر في اللهجة العامية نظرة التسليم والبحث، والإقرار باستعمال مفرداتها وتسويغ كثير من الألفاظ

العامية، عادّة إياها فصيحة والأخرى متأهلة عنها مقيسة عليها؛ لأن القياس باب من أبواب جواز الاستعمال، ولعله أبرزها.

وبحثي هذا يدور في هذا الفلك، بغية التماس مقدار الصحة في تجويز الألفاظ العامية، وهو تجويز اختطّته الدراسات الحديثة لها منهجا تيسيريًّا في معالجة مفردات الألفاظ من الناحية الصرفية، ومن أجل أن تأخذ هذه الدراسة سبيلًا علميًّا، وكان لا بدّ من تقسيم هذا البحث على أقسام، فكان البحث في تمهيد ومبحثين:

-التمهيد عقدته لدراسة معنى التيسير، والتيسير الصرفي ومقدار انطباق ذلك على اللهجة العامية.

-المبحث الأوّل : رصدت فيه صور الإبدال التي حصلت في العامية جريا على ما هو حاصل في اللغة الفصيحة.

-المبحث الثاني: انتظمت مادته على نحو المبحث الأول، ولكنَّه في الإعلال.

التمهيد: التيسير: مدخل في المفهوم والمصطلحات:

التعريف بالتيسير:

التيسير في اللغة: دل التيسير في اللغة على معانٍ متعددة تتقارب وتتقابل في بعضها، إذ ورد عند الخليل(175هـ) في مادة (يسر): "إنَّه يَسْرٌ خفيف ويَسَرٌ: أي: ليّن الانقياد، سريع المتابعة ، يُوصف به الإنسان والفرس... ورجلٌ أعسرُ يَسَرٌ ... واليُسرُ : اليسار ، أي: الغِنى والسعة... ويقال: خذْ ما تيسّر، واسْتَيسَرَ. وإذا سهلت ولادة المرأة قيل أيسرتْ"**(1)**.

فالخفة واللين والسهولة من المعاني المصاحبة للتيسير أو ما يدل عليها، والمقصود باليسر معانٍ تقابل الصعوبة والعسر والشدّة.

وفي ضوء معطيات ما يرد عن اليسر من معانٍ ألفيناه قد اجتمعت فيه جملة من المعاني إذ دل على التهيئة عند الطبري(310هـ)**(2)** في تفسير قوله تعالى ﴿ وَنُيَسِّرُكَ لِلْيُسْرَى﴾**(3)** وأورد الجوهري معنى الرخصة إذ الرخصة في اللغة هي اليسر جاعلًا هذا المعنى ضميمة إلى معنى التهيئة المسوق آنفا**(4)**، ومفهوم الرخصة مع اليسر يوجد بينهما "علاقة عموم وخصوص فكل رخصة تيسير، وليس كل تيسير رخصة"**(5)**.

وذكر بن فارس (395هـ) أن اليسير في الشيء هو قلته**(6)**، إذ يدل على القليل الذي يقابل الكثير، وأكَّد ابن منظور (711هـ) معنى الغنى لليسر على ما سجّله الخليل إذ يدل على القدرة على الشيء**(7)**

وإذا ما تبصّرنا في المعنى الاصطلاحي للتيسير وجدناه يرتبط بأكثر من مجال؛ إذ هو في المجال الفقهي يُقصد به" ما شرع لعذر شاق استثناء من أصل كلي يقتضي المنع مع الاقتصار على مواضع الحاجة فيه"**(8)**.

---

(1) العين: 4/ 412. (مادة: يسر).

(2)يُنظر: جامع البيان: 3/ 221.

(3) سورة الليل:7.

(4)يُنظر: الصحاح:104/3، (مادة: يسر).

(5)منهج التيسير: 160.

(6)يُنظر: معجم مقاييس اللغة: 155/6، (مادة : يسر).

(7)يُنظر: لسان العرب: 295/5، (مادة: يسر).

(8)الموافقات: 301/1.

وهذا المفهوم يمكن أن يفيد أهل اللغة من مضمونه ولا سيما إذا ربطنا ذلك بالمجال الصرفي من اللغة، إذ نتحصّل على نسبة جديدة من المفردات التي يعتري بعض أصواتها شيء من الإبدال، فيكون جواز هذه الألفاظ في هدي ما يعلل أو يعتمد فيه على الأصل الذي يُتّخذ مسوّغا للاستعمال. وقد استقرّ تعريف التيسير الصرفي في مراعاة القاعدة وربط التعريف إلى أحد معالم اللغة وهو (التخفيف) الذي أشرنا إليه آنفا، إذ عُرّف بأنه "التخفيف من القواعد الصرفية الصارمة التي نهج سبيلها القدماء"**(1)**.

وهذا التعريف فيه نظر؛ إذ إن الأبنية الصرفية في غالبها سماعية فضلًا على القياسي منها، ومن ثم ندرك أن اللهجة لها سطوتها في إثبات البنية، وهو في نهاية المطاف أمر مردّه إلى الجانب السماعي.

ويرتبط مفهوم التيسير عند أهل القراءات بالتسهيل في الشيء، و تجنّب الصعوبة، وينبئنا أبو عمرو الداني (371هـ) عن هذا المفهوم إذ يقول "إذا اتّفق عاصم وحمزة والكسائي قلت: قرأ الكوفيون طلبا للتقريب على الطالبين ورغبة في التيسير على المبتدئين"**(2)**.

وإذا ما لاحظنا الجانب السماعي في الأبنية الصرفية فإننا نجد أنفسنا أمام اللهجة العامية التي ترتكز في إثبات الأبنية من الكلمات على الجانب السماعي.

إذ "اللهجات العامية في عموم البلاد العربية سماعية في تشكيل المفردة الواحدة في التركيب"**(3)**.

ومع أن العامية في غالبها سماعية لا يقلل ذلك من شأن القياس فيها إذ هي لا تسقيل بذاتها عن اللغة العربية الفصحى؛ لأن أغلب الكلمات في نهاية الأمر مآلها إلى اللغة الفصيحة ومقدرة ابن اللغة على التكلم بها، على وفق نظام العربية الذي سوّغ للناس التغيير في بنية الكلمة.

و قد ذكر ابن جنّي أن نظام العربية واحد "ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها إن لم يكن منهم وإن شذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها"**(4)**.

ولعل نطق غير الفصيح يهدي إلى ما هو ليس فصيحًا، ولا بد لنا من إدراك المفهوم الحقيقي الذي يتناغم مع مفهوم التيسير أو منهج التيسير الصرفي إذ يمكن الإشارة إلى جانبين جوهريين يتناسبان مع مفهوم التيسير، وهما :

1-تجويز ما لا يجوز في اللغة، وهذا المفهوم ألصق بما يُراعى فيه جانب (السهولة والتخفيف واللين)، إذ تندرج تلك المعاني مع، معاني اليسر أو التيسير وهذا في ظاهره يخلع عليه صفة فوضويّة الاستعمال، ولا بد من أن ينحصر ذلك في الحاجة إلى الاستعمال بشرط عدم وجود ما يسعف من استعمالات اللغة؛ إذ اللغة بطبيعتها وصفية على ما هي عليه، ومتجددة تدعو إليها الحاجة**(5)**.

2- قدرة اللغة على استيعاب ما هو جديد، وهذا متوقف على قابلية اللغة على هذا الاستيعاب في إيلاج البنية في التركيب مع ملاءمة الدلالة أو المعنى في محلّه؛ لأن البنية لها دلالتها، ولا بد من استعمال بنية من دون أخرى في التركيب المعين**(6)**.

---

(1)التيسير الصرفي عند ابن جني في كتابه المحتسب:22/ بحث منشور.

(2)التيسير في القراءات السبع: 3.

(3)الألفاظ الفصيحة العامية العراقية:3، بحث منشور.

(4)الخصائص:34/1.

(5) ينظر : فقه اللغة محمد الحمد : 27 ، دراسات في علم اللغة : 51 – 52.

و قدرة اللغة في الاشتمال على ما هو جديد ظاهرة مألوفة في اللغة العربية إذ ظهرت أولى مجالات التمييز بين الألفاظ، ومقدار قبولها عند الخليل، حين ميّز بين الألفاظ التي تنضوي في الكلام العربي من الدخيلة عليه أو ليست منه، وأخضع هذا التمييز إلى قاعدة مُحكمة، ومُتقنة بقوله " فإن وردت عليك كلمة رباعية، أو خماسية معرّاة من حروف الذلق أو الشفوية، ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك، فاعلم أن تلك الكلمة مُحدَثة مبتدعة، ليست من كلام العرب: لأنك لست واجدا من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية إلا وفيها من حروف الذلق والشفوية واحد أو اثنان أو أكثر"(1)

وهذا النص يقودنا إلى رؤية، مقتضاها أن البنية في العربية في الكلمات الرباعية أو الخماسية لا يُستغنى فيها عن حروف الذلق أو الشفوية ، وأن وجود كلمات خالية من هذه الحروف تُشعر أنها غير عربية، ومن هنا يكون مقدار قبول ما هو عربي في (الرباعية والخماسية) منوط بوجود هذه الحروف (الذلقية والشفوية).

ومن جانب آخر نلحظ أن هذه الكلمات وصفت بأنها (محدثة مبتدعة)، وهذا مدعاة إلى قبول ما هو جديد منها، إذ إنها تميزت بأنها أعجمية أُدخلت في الكلام العربي، وهو ما يكشف لنا قدرة اللغة على احتضان ما هو جديد، وقابليتها على ذلك من دون أن يؤثر في الصياغة التركيبية أو الدلالة المتناغمة مع هذا التركيب من البنية الجديدة، والكلام العربي زاخر بالاستعمالات من الألفاظ الأعجمية، والقرآن الكريم مع فصاحته جعل من الاستعمال الأعجمي ظاهرة معهودة، ومنه قوله تعالى ﴿أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾(2) .

و في ضوء ذلك نفهم أن "اللغة العربية لغة متسعة مستوعبة ... مرنة بما لها من خصائص الاشتقاق والنحت والتعريب، فهي وكما أعطت أبناءها في الماضي القدرة على التأليف والترجمة والابتكار ...فإن بإمكانها اليوم أن تمدهم بكل ما يحتاجونه من مفردات"(3).

فمفردة التابوت لفظ لم يكن عربيًّا فضلا على البنية التي اجتُلبت بها إلى العربية فهو على وزن "فاعول" وليس في العربية ما يأتي على هذا الصيغة فإن وردت فهي غير عربية لكنها اندرجت في الكلام العربي للتابوت على الوصف في قول كعب بن زهير :

كلّ ابن أُنثى وإن طالتْ سلامتُه

يوما على آلةٍ حدباءَ محمولُ(4)

إذ الآلة هي ما يدل عليه التابوت.

و قد سجّلت كلمات على هذا البناء حضورًا في اللغة العربية، مثل " ناعُوْر "، ومما هو ملحوظ كثرة دوران هذه البنية في الفصحى، إذ غالبا ما تُطلق على صيغة (فاعل)، فبدلًا من استعمال " ساحِق " يقولون "ساحوق" وكذا كلمة "شالوع"، ويقصدون به ما يقلع الشيء فتحوّلت هذه البنية من دلالة الاسمية التي جاء بها القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ﴾(5)، ووردت كلمة "داوود" ثم انمحت الاسمية فيها إذ تحوّلت في العامية إلى صيغة الفاعل.

---

(6) ينظر : دلائل الاعجاز : 133 – 135 ، معاني الابنية : 65 – 66

(1)العين: 37/1.

(2)البقرة: 248.

(3)اللغة ومعاجمها: 31.

(4)يُنظر: ديوانه: 65.

(5)البقرة: 249، ووردت لفظة جالوت في الآيتين: 250–251 من سورة البقرة.

وأيّا كان الأمر يظل مجال الاستيعاب والاتساع في اللغة مرهونا بقبول هذا التحوّل، ومدّ أبنائها بما يحتاجونه من مفردات على أن لا تفارق البنية دلالتها الأصيلة فضلا على معرفتنا أن "النظام الصرفي .. يسمح بتوليد ألفاظ جديدة باستعمال الأبنية والصيغ الصرفية الموجودة في اللغة العربية، إمّا بدلالتها الأولية، أو بتوسيع تلك الدلالات عن طريق المجاز وغيره من وسائل التحول الدلالي وينتج عن هذا التوليد تغيير في معنى المادة الأصلية ومبناها"**(1)**.

والعامية تدنو إلى هذا التوصيف، وذلك بجعلها مفيدة بالقياس في قبول ابنيتها، وتحولاتها الدلالية.

فالنظام له مفهوم جزئي يمكّنه من توليد الألفاظ وهو ما سيق آنفًا، وله مفهوم كلي (تأهيلي) له منحنى قياسي.

إذ هو ميزان العربية وبه تُعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلية عليه، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يوجد حيز من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا عن طريق التصريف**(2)**.

فالمفهومان يتجاذبان في قبول البنية أو رفضها من حيث حصول الزيادة أو النقصان أو الإبدال أو الإعلال، ومسائل تطبيق ذلك في طيات البحث.

وفي ضوء معطيات ما تقدم وجدنا أنفسنا أمام رؤية منهجية لمعرفة مجال التيسير الصرفي في قبول الألفاظ في بنيتها الجديدة أو ردّها، أو المشابهة، إذ يمكن أن نؤشّر بعض الأمور كالآتية:

1-التيسير قبول البنية الجديدة وهو المفهوم الجزئي للنظام الصرفي، وهو ما يفضي إلى توليد الألفاظ، مع عدم وجود البنية العربية المشاكلة أو المماثلة لها.

وهو ما يدخل في مفهوم الكلام الأعجمي المندرج في الكلام العربي، واللهجة العامية فيها من الألفاظ التي تأتلف في الكلام العربي.

2-التيسير قبول البنية الجديدة الدالة على دلالة ما، واستعملت في غير دلالتها إذ الحاجة دعت إلى ذلك بما اقتضاه الاستعمال مثل (ثلّاجة وغسّالة) في صيغ أسماء الآلة، مع أنها من صيغ المبالغة. والاستعمال العامي من دون غيره من هذه الظاهرة على ما وقفنا عليه من صيغة (فاعول).

3-التيسير قبول البنية بعد إيجاد ما يطوّعها للقياس إذ ذلك يرتكز على الأصل المسوغ؛ لوجود كثير من الكلمات العربية مهملة حبيسة المدوّنة المعجمية، مع أنها فصيحة، والعامية مشحونة بهذه الالفاظ، مثل (شاف) أي : نظر، و(نشَّ)، بمعنى : طرد، و(تناوش)، بمعنى: تناول.

المبحث الأوّل

مظاهر تيسير العامية في باب الإبدال:

لعل أبرز مزيّة ينماز به الإبدال عدم تغير المعنى عند تغير الحروف، فغاية الإبدال هي إقامة حرف مكان حرف مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة**(3)** من دون أن يكون لهذه الإقامة أثر في المعنى**(4)**.

(1)تطور الأبنية الصوفية ودورها في إغناء العربية:2، بحث منشور.

(2)يُنظر: الممتع في التصريف:31.

(3)يُنظر: شرح الملوكي: 214، والإبدال :10/1،.

(4)يُنظر: أبو الطيب اللغوي وآثاره في اللغة:37.

لكن هذه الغاية في الإبدال نجدها مختلفة عند موازنة "اللهجة العامية" باللغة الفصيحة؛ كون ما يميز الإبدال في العامية يستصحبه تغير المعنى لهذا الإبدال، وإن كان في حالات أخرى لا يتغير فيه المعنى لكن ذلك التغير في بعضه يُعدُّ خرقا لما هو مألوف في الإبدال الفصيح الذي يرجع في تغيراته إلى عادة لهجية بحسب الظاهر.

ومن جهة أخرى يمكن الموازنة بين الإبدال في اللغة الفصيحة والإبدال في العامية، إن وضعنا في الحسبان أن هذا الإبدال من التطور الصرفي وهذا يختلف عن العادة اللهجية، ومن ثم ألفينا بعضهم إلى أن الإبدال هو "تغيير حاصل في لفظ من الألفاظ يتطور أحد الأصوات فيه إلى صوت آخر"**(1)**.

ويرى بعض المحدثين أن الإبدال تكمن "خطورته في اللهجات المحلية كونه يرتكز على استلاب اللفظة الفصيحة خصائصها وأسباغ سمة جديدة عليها ليست من بنيتها...بعبارة أخرى نسيان الشكل الأصلي للفظة بالاعتياد على الشكل الجديد الذي فرضه الاستعمال المحلي لها، وهذا النمط يكثر في أغلب الألفاظ التي تتقارب مخارج حروفها"**(2)**.

وليس ما رُصد في هذا السياق ينطبق على الإبدال في العامية برمّتها، وإنما هو شاخص في بعضها, ومثال ذلك ما ذكره الدكتور الفحام نفسه – صاحب هذا الرأي – في كلمة (امرعبل) في العامية، فهي مأخوذة من "رأبل" الفصيحة والتي تعني "الرأبال من أسماء الأسد والذئب"، وتدل على "أن يمشي الرجل منكفئا في جانبه كأنه يتوجى"**(3)**.

فالإبدال حاصل بين الهمزة والعين إذ تتقارب العين والهمزة، وهذا الإبدال في الحروف التي تتقارب في مخارجها إذ العين مع الحاء من وسط الحلق والفاء والخاء من أدنى الحلق، والهمزة من أقصى الحلق**(4)**وهذا التقارب يسوغ الإبدال لكن خصائص البنية اختلفت وأسبغت على اللفظة بنية جديدة تحولت بمقتضاها من الفعلية إلى الاسمية إذ أضحت البنية بعد هذا الإبدال والزيادة (امرعبل) وهي صفة للرجل الذي لا ينتظم في مشيه على ما يقصد به في اللهجة العامية وهي صورة من المعنى مقاربة لما تعنيه اللغة الفصيحة على ما سيتبين.

ولا يمكن جعل هذه الزيادة تحولًا من الصيغة الفعلية الرباعية إلى السداسية أي على صيغة (افَعلَّل)؛ لأن الألف والميم من الزيادة فيكون على صيغة (امْفَعْلَل).

والذي يلوح لي ويقتضيه النظر أن (امرعبل) كلمة عامية جاءت من "رعبل" زِيدَ عليها حرفان، وتعرّضت للتحول الدلالي، قال الخليل: "رعبل: رعبلت اللحم رَعْبَلَةً ، أي قطّعتَه قطعاً صِغارًا، كما يُرعبَل الثوب فيُمزّقُ مزقًا"**(5)** فشبّه اللحم بالشرب لعدم انتظامه على شاكلة، هذا من جانب ومن جانب آخر الزيادة في هذه الكلمة زيادة سائغة في العامية وهي (أم) ولاسيما العراقية في شأنها في ذلك كشأن الزيادة في الكلمات المصرية مثل (تكش) (هاش) إذ زيدت في كلمتي

"موحتكش" و "متستبسطهاش" الأولى بمعنى: ألم تشتق لي؟، والثانية تدل على معنى: لا تجعل الشيء سهلًا، وهو يدل على النفي والنهي بـ(الميم) وزيد الضمير (الهاء أو الكاف) على الكلمة.

وهذه الزيادة تماثل العادة اللهجية المصرية**(6)**.

وهي رؤية محل نظر إذا ما قارنّا ذلك بالاعتماد على الأصل، فسيتضح بعد ذلك أن التغيير حاصل في بنية الكلمة من جهة الزيادة، فلم ترد الكلمة على صيغة (افْعَوعَل) الدال على الصيرورة في الشيء في نحو :

---

(1)المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

(2)الألفاظ الفصيحة العامية العراقية:3.

(3)يُنظر: الألفاظ الفصيحة العامية في العراق:10.

(4)يُنظر: الكتاب:4: 433.

(5)العين: 2/ 126.

(6)يُنظر: أسرار اللغة: 97.

"اعْشَوْشَب"، والكلمة على هذه الصورة ليس فيها دلالة على الإبدال بل تدل على إضفاء سمة جديدة ليست من بنية "رأبل" و "رعبل" في الدلالة، ولا يمكن جعل الكلمة على صيغة "امفعلل" على الزيادة؛ لأنه لم تستعمل في اللغة الفصحى كلمة على هذا الوزن بل هذه الزيادة سائغة في العامية في نحو (امْجَهْوَل) و(امعَتبْر) و(امهَتْلَف) وكثير من هذه الكلمات على هذه الشاكلة حين تطلق صفة على الإنسان لا يراد بها الصيرورة في الشيء.

وفي ضوء ما رصدناه يثور في الذهن سؤال مؤداه: ما المقدار في تغيير الكلمة في العامية مقارنة بالفصيحة؟، ومتى يُعد ذلك إبدالًا جريًا على النمط اللهجي في اللغة الفصيحة وظاهر ذلك الإبدال أنه لا يغير في بنية الكلمة الصرفية إلّا بتغير الحرف فيها، بشرط أن تظل على هيأتها الأولى، فقولنا "لازب ولازم" في معنى واحد وصياغة واحدة وكذا، قال الفراء: "والعرب تقول : ليس هذا بضربة لازب ولازم، يبدلون الباء ميما لتقارب المخرج"**(1)**.

مع الأخذ بالحسبان أن العامية يمكن حصول التغيير في دلالتها من الإبدال الحاصل فيكون على نوعين:

1-الإبدال الذي لا يغير المعنى، فيكون بذلك مطابقًا للفصيح إذ يختص الإبدال بتغيير حرف مكان آخر مع بقاء الصيغة على حالها مثل تغيير "القاف" همزة في "قال"، وعدّ الدكتور علي عبد الواحد وافي أن ذلك حاصل في اللهجة المحلية أي العامية**(2)**.

2-الإبدال الذي يغير الدلالة فيفترق بذلك عن اللغة الفصيحة التي يطّرد فيها عدم المعنى إذ يعد ظاهرة لهجية قوامها في التعليل لهذا الإبدال للخفة والسهولة في النطق، واعتياد الألسن على ما عبّر عنه ابن جني.

وصفوة الأمر أن الإبدال في العامية من جهة البنية لا بد من أن يتطابق مع سائر الإبدال في اللغة الفصيحة وإلّا فلا يعد إبدالًا، أما حصول الزيادة مع الإبدال فهو نسخ للبنية، إذ هو تغيير للبنية أقرب منه إلى الإبدال على ما لوحظ آنفًا في كلمة (امْرَعْبَل)؛ لأن الزيادة في "رعبل" في اللغة الفصيحة تدل على "تَرْعَبل" و"مُرَعْبَل" كما يقال في "ذَبْذَب" : تَذَبْذَب ومُتَذَبْذِب، أي بين الفعل المضارع واسم الفاعل.

ومن مظاهر المطابقة بين اللغة العامية والفصيحة في إبدال الكلمة ما نقف عليه في كلمة "دهس" فالكلمة متطابقة في تغيير الحرف، والمعنى واحد؛ لأن الاستعمال في العامية هو "دهس" أما في الفصيح فهي "دعس"، و هي تدل على "شدة الوطء"**(3)** في أحد معانيه؛ لأنه يدل على الطعن أيضًا، أما الدهس فيدل في العامية على هذا المعنى أو الاصطدام.

فالإبدال الحاصل بين الكلمتين هو إبدال العين هاء، وهذا الإبدال بين الحروف المتقاربة في المخرج إذ الهاء من حرف الحلق، الهاء من أقصاه والعين من وسطه**(4)**.

وهذا الإبدال حاصل على النحو الذي عليه في الفصيح إذ هو بين الحروف المتقاربة، ومن جهة أخرى هو حاصل في كلمات فصيحة مثل إبدال العين هاء في كلمة.

أما من جهة الدلالة فالمعنى واحد كون(الدعس) مقصودًا به الوطء الشديد، وإن كان الاستعمال قد اختزل ذلك، فاقتصر على ما يحدث من وطء السيارة للإنسان أو ما يماثل ذلك.

وقد يمتد الإبدال في العامية ليطال الكلمات الدخلية ومنه كلمة "نبق" في العامية الدالة على خروج الشيء أو ظهوره. قال الخليل : "نَبَجَت القَبَحَةُ إذا خرجت من جحرها ، دخيل"**(1)** فهي كلمة دخيلة خُصت بخروج طائر (القبج) من حجره، وإن

(1)يُنظر: معاني القرآن للفراء: 2/ 384، والإبدال لابن السكيت: 104، ودقائق التصريف: 68.
(2)علم اللغة: 181.
(3)يُنظر: العين: 2/ 28.
(4)يُنظر: الكتاب:4/ 433.

كنا نستشعر أن ثمة اختلافًا في بنية الكلمة التي سارت عليها العامية في (نُبَق) بضم "فاء" الكلمة وفتح العين، وهذا الوزن لم يرد في العربية في الفعل الماضي صياغة مضموم الفاء ومفتوح العين، فالصياغة للفعل الثلاثي هي: (فَعَلَ = يَفعُل ، فعِل = يَفعل ، فَعُل = يَفْعُل)(2).

وهذا اللون من الإبدال على الرغم من تداوله في العامية وكون الإبدال في الكلمات المنتزعة من الأصل العربي لا يمكن قبوله، وإن كان العنوان التيسير لا على نحو القاعدة بل على نحو السماع، إذ يظل عالقا من المماثلة في الصياغة من الأوزان الأصل؛ لأن التجويز الذي يمكن قبوله يرتبط بأصالة اللغة الفصيحة وإن استُعمل البناء الجديد أو الصيغة الجديدة في غير محلها الدلالي للحاجة في ذلك، وارتباط ذلك بأصالة اللغة، التي صاغت هذه الكلمات. وكانت رؤية الدكتور إبراهيم أنيس حصيفة حين قرّظ ما فسره ابن جني في تناسب الصياغة في الفعل الثلاثي بين الماضي والمضارع، وهو ما عرّفه بقانون المغايرة إذ لا تتناسب مخالفة الفتحة والكسرة في صياغة المضارع من (فُعَل)(3).

وتظل بعض الاستعمالات العامية فصيحة لكنها مبدلة، وإبدالها في حروف رديئة، وليس من الحروف الفصيحة التاسعة والعشرين، فمثلا كلمة (زنقة) هي كلمة فصيحة وترد بفتح الزاي، ولها دلالتها، وبكسرها ولها دلالتها، وكلا الوجهين مستعمل، ففي ليبيا يقولون: "زلكة" دلالة على الطريق الضيق، وهو مأخوذ من دلالة الفصيحة إذ "الزنقة" ... ميل في سِكّة، أو في ناحية من الدار، أو عُرْقوب من الوادي يكون فيه كالمَدخل والالتواء (4) ،والإبدال حاصل في القاف(المحسنة)، إذ أُبدلت بـ(كَ) غير المحسنة، وهذا الإبدال جارٍ في اللهجات سواء أكانت الفصيحة منها أم العامية، بل ذلك مألوف في كل اللهجات لكنه مقصور على التداول بين الناس بما لا يطلق عليه لغة خاصة، ولذا نلحظ سيبويه يعبر عن هذا الإبدال بأنه مسألة "غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من تُرتضى عربيته ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر"(5).

فالإبدال عند أهل ليبيا إبدال الحرف المستحسن بالرديء مع بقاء البنية على حالها والدلالة على حالها فهو إبدال جائز بيد أنه يكون في لغة القرآن أو الشعر بل الكلام المتداول.

و يُستعمل هذا الحرف في الكلمة نفسها في العامية العراقية، على إرادة المعنى الآخر لهذه اللفظة، فيقولون "زنكة" يراد به المسك من الجلباب بقوة، أو القبض على الشيء وتطويقه باليدين، والدلالة مستقاة من دلالتها الفصيحة إذ الزناق: حلقة يجعل لها خيط يشد في رأس البغل الجموح، وكل رباط تحت الحنك في الجلد فهو زناق... وزنقته زنقا "(6)، والذي يبدو لي أن الإبدال في العامية العراقية يصاحبه إبدال في البنية، والصيغة في "زنكة – على فِعِلة" في الفعل والتصريف على "زنقة يزنقه زنقا".

والاسم الزناق. ولم أظفر في المدوّنة العربية بفعل على هذه الصيغة

فالإبدال الشائع مع مطابقة الصيغ مُستقى من العربية وإن استعمل في غير دلالته على ما رصدناه آنفا في "ثلّاجة وغسّالة"، وعلى الرغم من أن هناك تقاربا في مخارج الحروف المبدلة يظل ذلك غير كافٍ، فالاستعمال في العامية الليبية على فصاحته من جهة البنية لا يخرج الإبدال فيه عن كونه إبدال حرف مستحسن برديء، وهو كثير في العامية، وقد

---

(1)العين: 181/4.

(2)يُنظر: الكتاب: 5/4.

(3)في اللهجات العربية: 144-146.

(4)العين:196/2، ويُنظر: المحكم: 6/ 159.

(5)الكتاب: 432.

(6)العين: 2/ 196، ويُنظر: المحكم: 6/ 159.

يصاحبه تغيير في الدلالة مثل "لكح" تبدل بـ"لجح"، وهو الضرب باليد، وفي العامية رؤية الشيء وعندما نراقب الكلمات العامية نجدها على الفصاحة من جهة الدلالة و لكن التغيير في الإبدال أو البنية يحول من دون قبولها في اللغة الفصيحة فلا يكون لها حظّ من التيسير.

وغير خافٍ أن قبول الألفاظ العامية مع إبدال حروف يعد ظاهرة لهجية على الحال الذي كانت عليه اللهجات الفصيحة لكن ثمة وجود اتفاق في بنية الكلمات، والإبدال حاصل مع الحروف في أغلب اللهجات الفصيحة من دون شذوذ في البناء، ومع ذلك توجد بعض الألفاظ التي تختلف في البنية بين اللهجات من جهة الحركة، مثل (كسر)، والفعل: (نستعين)المضارع، بكسر النون وفتحها**(1)**، فالتيسير عند مراعاة القاعدة في الاشتقاق وقبول الألفاظ الواردة في الفصيح يسوغ البنى الواردة في الاستعمال الفصيح إذ تُبدل كلمة فصيحة مكان كلمة أخرى غير بنيتها، لكن البنية غير شاذة بل موجود نظيرها في العربية.

المبحث الثاني : مظاهر تيسير العامية في باب الإعلال

يرتكز مفهوم الإعلال على تغيير حروف العلة (الواو – الألف – الياء) بعضها ببعض مع عد الهمزة معها للتغيير المتبادل بينهما فمفهوم الإعلال هو "تغيير حروف العلة لغرض التخفيف"**(2)**.

وعند ملاحظتنا تطبيق هذا المفهوم على اللهجة العامية مقارنة مع اللغة الفصيحة ألفينا العامية تقترض منها وتغير الأصوات في ضوئها؛ إذ لا يمكن أن يُوصّل للهجة العامية بألفاظ تخصها ثم تطورت أو حصل فيها التغيير من دون الرجوع إلى الفصحى**(3)** وهو طريق أسلم؛ لأن عدم الرجوع يؤصّل استقلال اللهجة العامية عن الفصحى.

وفي ضوء ما ذكرناه في مبحث الإبدال، نسعى إلى الوقوف على المقدار الذي يُعد به التغيير لحروف العلة والهمزة في العامية من الإعلال، ولا سيما تخفيف الهمزة أو لينها بتغييرها، وكأن العامية تتماشى مع لغة قريش التي لا تهمز، فنجد الكلمات مثل (خايف – خاين – عايش – نايم – لايم – رسايل)، وغيرها كثير.

فيفضي ذلك إلى تغيير الهمزة، فتصير ياءً، هو واحد من نوعي الإعلال الآخرين (النقل والحذف).

والذي يبدو أن سلوك العامية في قلب الأصوات ولا سيما الهمزة يرجع إلى مفهوم النطق بالأصل؛ لأن قلب حروف العلة إلى الهمزة في أغلبه مردّه إلى الأصل، فتقلب الهمزة واوا، نحو:(يابين)، إلى(يوني) في العامية ومكمن ذلك كله هو التخفيف، ومن ثم التيسير في النطق وتجنّب التكلف.

ولكن ثمة نوعًا من القلب لا يخضع للقاعدة في قلب الياء في العامية فكلمة "باوع" التي يراد بها "انظر" فيها قلب الياء واوا وذلك من جانبين :

1–أن الياء في "بايِع" لم تقع متطرفة بعد ألف، مثل بناي، وهي مع ذلك، تقلب همزة في(بناء)، ولا تقلب ياء، والواو، وإن وردت على (فاعِل) المراد به الأمر، في نحو : بايِع وقاوِل تقلب؛ لأنها لم تتطرف بعد الألف.

2–أن قلب الواو ياء يحصل في ثلاث حالات "أن تقع ساكنة بعد ضمة نحو يُيْقن يُوقن، وأن تقع لاما لفعل على وزن (فَعُلَ) نحو قَضُي قَضُو ، وأن تقع لاما على بناء (فعلى) نحو : تَقْيَا تَقْوى"**(1)** وليس حالة من الحالات تنطبق على ما انتهجته العامية من قلب الياء واواً .

---

(1)المحكم : 3/ 31.

(2)شرح الشافية: 20/1.

(3)يُنظر: مشكلات اللغة العربية: 198، والفصحى لغة القرآن: 14–15.

إذ يمكن القلب إذا أُريد به اسم الفاعل، فيكون الأمر على نحو : بايِع = بائِع.

وهذا القلب يظل محل ردّ، وذلك لتغيير البنية الصرفية، ومن ثم عدم مطابقة الفصيح في حصول الإعلال إذ في ذلك خرق للقاعدة من جهة، ومن جهة أخرى نلحظ تغيرا في الدلالة، بمقتضى هذا القول، فقد تغيرت من فعل الأمر الذي يراد به (المبايعة والطاعة)(2) في (بايع) إلى فعل أمر يراد به النظر إلى الشيء مع أن العامية تستعمل كلمات فصيحة تشيع في العامية، تنطوي على مسحة فصيحة، مثل (شوف)، من شاف أي : أبصر الشيء(3) فكلمة (شاف) كلمة فصيحة يمكن إبدالها في الاستعمال العامي ولا يعد الغرض من نحو "باوع" استجابة للدلالة بل للتخفيف والتيسير فإبدال الياء والواو فيه ثقل الانتقال في الأصوات؛ لعدم التناسب الحركي مع الواو إذ اجتمع الكسر معها وكانت تناسب الضم مثلما كانت "بايِع" الياء فيها تناسب الكسر .

فالبنية الصرفية في "باوِع" بقيت على حالها "فاعِل" مع إرادة الأمر لكن التغيير الدلالي جعل الكلمة لها معنى آخر وليس استعماله للسهولة، بل هو اعتياد الألسن على ما نبّهنا على ذلك من قبلُ، وهذا الاستعمال "في العامية يعني طي الاستعمال الفصيح وليّه بما يتناسب وطبيعة اللسان المحلي"(4).

ومن جانب آخر قد تحيد العامية في مواضع الإعلال الطابع اللهجي الفصيح في الإبقاء على الأصل اللهجي وأغلب ذلك في الإبقاء النطقي على الياء بدلا من الهمزة في كلمات مثل (شايِف، خايِن، خايِر، سايِم، نايِم، عايِم)، فالياء هنا ترد بدلًا من الهمزة، فلا تُعل بل تظل مسايرة للهجة قريش، وهو ما ينطبق على الواو إذ الاستعمال في العامية على (مَبْيُوع) في (مَبِيْع) .

ومع هذه الصبغة اللهجية نجد تفسير الإعلال قد أخذ منحاه عند أهل اللغة في هذه الكلمات(5) ومنهم من أيد النطق بالواو في (مَبْيُوْع) حتى تظل الواو دالة على البنية الصرفية لصيغة مَفْعُوْل(6).

وظاهر الأمر أن أهل اللهجة العامية لم يراعوا البنية الصرفية في مَبْيُوْع فأبقوا النطق بالواو إذعانًا وجنوحًا للخفة والسهولة، ومبعث ذلك هو اعتياد الألسن، و(مَبِيْع) ترد في العامية ولكن استعمالها فيه تغيير متناقض إذ يدل (مَبِيْع) على فعل مضارع منفي أي: (لا أبيع)، أبدل النفي بـ(مـ)، وحذفت الهمزة، ولكن دلالة (مَبِيْع) في الفصحى، مختلفة، لكون المقصود بها الشيء الذي وقع عليه البيع.

ونطق الألفاظ العامية على الأصل هو ما يعزز مجالها السماعي الذي لفتنا النظر إليه في التمهيد، والسماع طابع لهجي لا يقاس عليه بل يظل مرسلًا في مجاله النطقي وقد تفطّن ابن جني لهذه المسألة حين عقد موازنة بين السماع و القياس في مجيء بعض ألفاظ القرآن الكريم على الأصل، وذلك "إذا تعارض السماع والقياس، نطقت بالمسموع على ما جاء عليه و لم تقس في غيره، و ذلك نحو قوله تعالى ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾(7)، فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله؛ إنما نطقت بلغتهم"(8).

---

(1)يُنظر: دروس في علم الصرف: 104-105.

(2)العين: 1/342. 176.

(3)يُنظر: العين: 2/

(4)الألفاظ الفصيحة العامية:22.

(5)يُنظر: الكتاب: 4/ 348، والمصنف: 1/ 287، ودقائق التصريف: 296.

(6)المقاصد الشافية: 9/ 338-339.

(7) المجادلة : 19.

(8)الخصائص: 1/ 117.

والإبقاء على الأصل في العامية أكثر ما يقع في الياء التي تبدل بلهجة تميم همزة، ويظل مجال القبول والتيسير في هذه المراعاة للمستعمل، لما يتحصّل به من السهولة والخفة في النطق، للجهد في الهمزة وسهولة الياء مع التناسب الحركي الذي يرافقها، أما في موضع تغيير الدلالة مع تغيير البنية الصرفية وعدم وجود ما يساير معها الكلام الفصيح فتظل محل الرفض وعدم القبول.

وعند مراعاتنا السهولة والتخفيف في النطق نلحظ أن العامية ولا سيما العراقية تفتقر إلى وجود صيغة "فَعُل" في الاستعمال فصيغة الماضي في الكلمات التي ترد على هذه الصيغة تبدل فيها الضمة بالفتحة فنجد في(شَرُف، كَبُر، حَسُن، صَغُر، قَرُب، كَرُم) يكون القلب الحركي خاصًا بالضمة مع ورود بعض الألفاظ بصيغة المضارع، وبإبدال بعض الحروف مع القلب الحركي فتكون في العامية على (زَغَر، قَرَب، تَحَسَّن، كَبَر، أتكَرم).

وثمة لون من القلب الحركي الحاصل في الفعل الماضي من اللهجة العامية يطاله تغيير دلالي إذ تدل صيغة (فَعُلَ) على كثرة ودوام الشيء وثباته**(1)**، ولكن العامية ليس فيها مراعاة للجانب الدلالي، بل هي تنزع إلى السهولة في النطق وهذا وارد في الإعلال في المناسبة الحركية للألفاظ إذ الضم أثقل من الفتح**(2)**.

والذي يلوح لي ويقتضيه النظر أن هذا التغيير الحركي لا يمكن قبوله وجعله تيسيرًا لما يتركه من أثر إذ يؤدي إلى التغيير الدلالي و مخالفة هذه الصياغة للصياغات الثابتة والمحددة لأن هذه التوسعة ليس في محلها لعدم الحاجة وعدم تغطية العربية لصيغ تؤدي الدلالة المقصودة، ولا سيما عندما نتعرف على التيسير الصرفي، إذ يُحَدّ بأنه "التخفيف من القواعد الصرفية "**(3)**، ولا يمكن عد الميل إلى السهولة النطقية نوعا من التعليل، ومن ثم يكون التعليل من مظاهر التيسير على ما ذهبت إليه بعض الدراسات**(4)**، وإن كان تيسيرا فليس على إطلاقه بل هو مقصور على بعض المطابقات والمناسبات مع اللغة الفصيحة، ولا يعد ذلك تفسيرا وتعليلا على ما ذهب إليه الدكتور رزاق جعفر الزيرجاوي**(5)**، إذ ذكر ما دوّنه الرضي الاستربادي بقوله : "وليس لأحد أن يقول: هلا جاء في الأمثلة ما لم يجئ ؟ ... لأنك إنما تفسر أحكام لغتهم، لا ما لم يجئ عنهم. ولأنك لو ذهبت تذكر أحكام ما لم يجئ لكنت قد شرعت في تفسير ما لم ينطق به عربي. وكان ذلك تخليطا، وهو ساءٍ لأن فيما خرج إلى الوجود شغلا عما هو باقٍ في العدم إلا ما علته في الامتناع من النطق به قائمة"**(6)**.

والنص يضعنا أمام مسألة دقيقة في قبول مالم يجئ في العربية إلا أن يكون موافقا لعلة النطق العربي.

وعندما نستقري الصيغ التي جاء بها أرباب الصرف، مع فصاحتها، نلحظ أن جانب الاستعمال قليل إذ المتروك أو المهمل أكثر من المستعمل، ولو تتبعنا كتابي "الأفعال لابن القطاع" و"الأفعال للسرقسطي"، وكذا الحال في كتب المعجمات لأدركنا أن ما تُرك وأُغفل غزير.

---

(1)يُنظر: الممتع في التصريف: 63.

(2)يُنظر: الكتاب:4/ 112-114.

(3)التيسير الصرفي عند ابن جني: 22.

(4)البحث الصرفي في الدراسات العربية:44.

(5)تقويم المنهج الصرفي: 120.

(6)شرح الشافية: 3/ 395 .

الخاتمة

بعد هذه الرحلة النافعة مع العامية والتيسير توصّل البحث إلى مجموعة من النتائج:

1-العامية لغة تواصل، شأنها كشأن الفصيحة، فاللغة على اختلاف لهجاتها تحافظ على أصالتها ومحتواها، فاللهجة العامية غير عاجزة عن أن تحقق الغرض المنشود من اللغة، التي يقصد بها في المقام الأول تعبير كل قوم عن أغراضهم٠

2-منهج التيسير في تسويغ الألفاظ العامية واندراجها في اللغة الفصيحة لا يمكن له أن يكون بأسلوب اعتباطي أو موضوعي إلا أن يعتمد على بعض المقدمات الضرورية ولا سيما جانب التأهيل بوجود الفرع والأصل، واللغة الفصيحة المقيس عليه والعامية هي المقيس.

3-نستطيع القول: إن منهج التيسير في الألفاظ العامية صورة مألوفة بالطابع اللهجي لا ضمّ لغة مستقلة إلى أخرى، فالعامية مظهر من المظاهر اللهجية العربية.

4-صور الإعلال والإبدال والقلب المكاني واستعمال الصيغ الجديدة في العامية شأنه في ذلك كشأن اللغة الفصيحة في أغلبها من تقارب الأصوات والتسهيل في النطق واعتياد الألسن والدلالة المعروفة.

5-البنية الجديدة في اللهجة العامية إذا حصلت لها المشاكلة والمماثلة في اللغة الفصيحة فإن ذلك يجعل لها موضع قدم في القبول والتيسير، ولذا كانت مفردة (نُبَق) فعل ماضٍ مضموم الفاء ومفتوح العين ليس له نظير في العربية الفصيحة، فكان مآل ذلك عدم قبوله، فالنظير مقدر يقاس عليه.

6- وعند ملاحظتنا تطبيق هذا المفهوم على اللهجة العامية مقارنة مع اللغة الفصيحة ألفينا العامية تقترض منها وتغير الأصوات في ضوئها؛ إذ لا يمكن أن يُؤصّل للهجة العامية بألفاظ تخصها ثم تطورت أو حصل فيها التغيير من دون الرجوع إلى الفصحى، وهو طريق أسلم؛ لأن عدم الرجوع يؤصّل استقلال اللهجة العامية عن الفصحى.

المصادر

- القرآن الكريم
- الإبدال، أبي يوسف يعقوب بن السكيت، تقديم وتحقيق: د.حسين محمد محمد شرف، مراجعة: أ.علي النجدي ناصف، القاهرة، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1978م.
- الإبدال لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي(ت 351هـ) ، حققه : عز الدين التنوخي مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ، 1379 هـ 1960
- أبو الطيب اللغوي وآثاره في اللغة : عادل أحمد زيدان ، مطبعة العاني ، 1970 أصل الألفاظ العامية من اللغة المصرية القديمة، سامح مقار، دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٩٤ م٠
- البحث الصرفي في الدراسات اللغوية الحديثة، نسرين عبدالله شنوف (أطروحة)، كلية التربية، جامعة بغداد، ٢٠٠٣ م٠
- تطور الأبنية الصرفية ودورها في إغناء اللغة العربية ، محمد كضمان، مجلة الملك فهد العليا– طنجة، د٠ت ٠
- التيسير الصرفي عند ابن جني في كتابه (المحتسب) الدكتور عادل نذير بيري، مجلة الباحث، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء
- تقويم المنهج الصرفي ، د . رزاق جعفر الزيرجاوي ، ط / 1 ؛ دار الينابيع ، 2010 .

- التيسير في القراءات السبع ، لابي عمر عثمان بن سعيد الداني ،(ت 444 هـ) ، ط ، الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1426 هـ – 2005
- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني(٣٩٢) ، تحقيق عامر ذو النقار شاكر ط / الأولى ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت – لبنان ، 408 هـ – 1998
- دراسات في علم اللغة ، د . كمال محمد بشر ، ط / التاسعة ، دار المعارف مصدر 1986 .
- ديوان كعب بن زهير، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية – بيروت١٩٩٧ م٠
- الصحاح في العربية ، للأزهري إسماعيل بن حماد(٣٩٣هـ) ، إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1989م .
- شرح الشافية / رضي الدين الاستربادي (ت 686)هـ ، تحقيق : محمد نور ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية بيروت 1982 .
- شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش، يعيش بن علي (ت 643 هـ) ، تحقيق : د فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية ط / الاولى ، حلب 1973 .
- فقة اللغة ، د . علي عبد الواحد وافي ، ط / الثالثة ، نهضة مصر للطباعة والنشر ، 2004 .
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٠هـ)،تحقيق د٠ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، ٢٠٠٣ م
- في اللهجات العربية .د إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو ، مصر ، القاهرة .
- الفصحى لغة القرآن ، أنور الجندي ، الكتاب اللبناني ، بيرؤوت ، 1982 .
- فقه اللغة ، محمد إبراهيم محمد، ط/1 ،دار ابن خزيمة للنشر ، 1426 هـ 2005 .
- الكتاب ، لابي بشر، عمرو بن عثمان ، (ت 180 هـ)، تحقيق عبد السلا هاروا ط/3 مكية الخانجي ، القاهرة ، 1408 هـ – 1988 .
- لسان العرب، لابن منطور، محمد بن مكرم(711 هـ) ، تحقيق : عبد الله علي الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله ودار المعارف، ١٩٨٠م
- اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية ، عبد اللطيف الصوفي ،ط/1 دار طلاس_ دمشق ، 1986 م.
- مجمع البيان في تفسير القران ، للشيخ الطبوسي (ت548 هـ) ، دار الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، لبنان ، د.ت.
- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت 395 هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجبل ، بيروت ، 1420هـ – 1990 .
- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت 207 هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1980 .
- معاني الأبنية في العربية، د.فاضل صالح السامرائي، دار عمار، 2011م.
- مشكلات اللغة العربية ، محمد تيمور ، مكتبة الآداب ، مصدر ،1958 .

- منهج التيسير المعاصر دراسة تحليلية ، عبد الله إبراهيم الطويل ، دار الهدي النبوي – مصر ، ط/1 ، ٢٠٠٥م.
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، علي بن اسماعيل بن سيده(ت 458) ، تحقيق د. مراد كامل الجزء السادس، – 1972 .
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، علي بن اسماعيل بن سيده(ت 458 هـ)، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطىء ط/ الأولى 1377–1958 ، .
- الموافقات في أصول الشريعة ، إبراهيم الغرناطي الشاطبي(ت ٧٩٠) ، المكتبة التجارية الكبرى ط/1 ، مصر.

البحوث:

- الألفاظ الفصيحة العامية العراقية، بحث، د. عبد الكريم الفحام، مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد22.

- The Holy Quran
- A Dictionary of Language Measures, by Abu Al-Hussein Ahmed Bin Faris, achieved by Abdel Salam Muhammad Haroun, Dar Al-Jabal, Beirut, 1420 AH - 1990.
- Abu al-Tayyib, the Linguist and its Effects on Language: Adel Ahmed Zaidan, Al-Ani Press, 1970. The Origin of the Ancient Egyptian Colloquial Words, Sameh Makar, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut 1994 A.D.
- Al-Ain, Al-Khalil bin Ahmad Al-Farahidi (died in 170 AH), investigated by Dr. Abdul Hamid Hindawi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut, Edition 1, 2003 AD.
- Al-Fusha, the language of the Qur'an, Anwar Al-Jundi, The Lebanese Book, Beirut, 1982.
- Al-Mahkam, the greatest title in the language, Ali bin Ismail bin Saydah (d. 458 AH), achieved by Dr. Aisha Abd al-Rahman (Bint al-Shati' i / the first 1377-1958.,
- Al-Mahkam, the greatest title in the language, Ali bin Ismail bin Saydah (d. 458), investigated by Dr. Murad Kamel, Part VI / First Edition, 1392 AH - 1972.
- Al-Sahah in Arabic, by Al-Azhari Ismail bin Hammad (393 AH), Emil Badi' Yaqoub, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1989 AD.
- Consents in the Fundamentals of Sharia, Ibrahim Al-Gharnati Al-Shatby (d. 790), Great Commercial Library, I / 1, Egypt.
- Diwan Kaab bin Zuhair, investigated by Ali Faour, Dar al-Kutub al-Ilmiyya - Beirut 1997 A.D.
- Evaluation of the morphological curriculum, d. Razak Jaafar Al-Zirjawi, i / 1; Springs House, 2010.
- Explanation of Al-Malouki fi Al-Tasrif, by Ibn Ya'ish, Ya'ish Bin Ali (d. 643 AH), investigation: Dr. Fakhr Al-Din Qabawah, The Arabic Library, I / I, Aleppo 1973.
- Facilitation in the Seven Readings, by Abi Omar Othman bin Saeed Al-Dani, (died 444 AH), i, the second, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut 1426 AH – 2005
- In Arabic dialects, Dr. Ibrahim Anis, Anglo Library, Egypt, Cairo.
- Iraqi colloquial eloquent words, research, d. Abdul Karim Al-Faham
- Jani, by Abi Al-Fath Othman bin Jani (392), Investigated by Amer Dhul-Naqar Shaker, I / Al-Oula, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut - Lebanon, 408 AH – 1998
- Language and its Lexicons in the Arabic Library, Abdul Latif Al-Sufi, I / 1 Dar Tlass_ Damascus, 1986 AD.

- Lisan al-Arab, by Ibn Muntour, Muhammad ibn Makram (711 AH), investigation: Abdullah Ali al-Kabir, Muhammad Ahmad Hassab Allah and Dar al-Maaref, 1980 AD
- Majma' al-Bayan fi Tafsir al-Qur'an, by Sheikh al-Taboosi (d. 548 AH), Dar al-Alami for Publications, Beirut, Lebanon, d.
- Meanings of the Qur'an by Abu Zakaria Yahya bin Ziyad Al-Harf (d. 207 AH), investigation: Ahmed Youssef Najati and Muhammad Ali Al-Najjar, the Egyptian General Book Authority 1980.
- Morphological Research in Modern Linguistic Studies, Nasreen Abdullah Shnouf (Thesis), College of Education, University of Baghdad, 2003 AD.
- Philology of Language, Dr. Ali Abdel Wahed Wafi, third edition, Nahdet Misr for Printing and Publishing, 2004.
- Philology, Muhammad Ibrahim Muhammad, i/1, Dar Ibn Khuzaimah for Publishing, 1426 AH 2005.
- Problems of the Arabic Language, Muhammad Taymour, Library of Arts, Masdar, 1958.
- Sharh Al Shafia / Radhi Al-Din Al-Istrabadi (d. 686) AH, investigated by: Muhammad Nour and Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut 1982.
- Studies in linguistics, d. Kamal Muhammad Bishr, i / the ninth, Dar al-Maaref, source 1986.
- Substitution by Abu al-Tayyib Abd al-Wahed bin Ali al-Lughi (d. 351 AH), achieved by: Izz al-Din al-Tanoukhi, Publications of the Arab Scientific Academy, Damascus, 1379 AH 1960
- The book, by Abi Bishr, Amr bin Othman, (died 180 AH), achieved by Abd al-Sala Harwa, 3rd edition, Makiya al-Khanji, Cairo, 1408 AH - 1988.
- The Contemporary Facilitation Approach, Analytical Study, Abdullah Ibrahim Al-Taweel, Dar Al-Huda Al-Nabawi - Egypt, i/1, 2005 AD.
- The development of morphological structures and their role in enriching the Arabic language, Muhammad Kadam, King Fahd Al-Olaya Magazine - Tangiers, d.
- The morphological facilitation according to Ibn Jinni in his book (Al-Muhtasib) Dr. Adel Nazir Berry, Al-Bahith Journal, College of Education for Human Sciences, University of Karbala